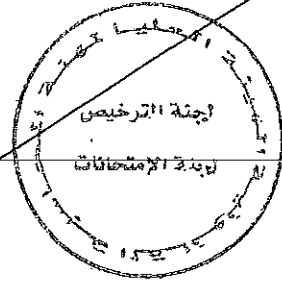


الاسم :

الرقم :



المجلس الأعلى للمحاسبة القانونية / لجنة الترخيص

دورة كانون الثاني/ 2016

(معايير المحاسبة والتدقيق المتقدمة)

(محاسبة مالية / تكاليف / إدارية / نظرية)

السبت الموافق 2016/1/23

تعليمات امتحان مزاولة المهنة (الورقة الثانية)

يرجى مراعاة ما يلي :

1. كتابة الاسم من أربعة مقاطع في المكان المخصص أعلاه.
2. تثبيت رقم الإشعار بالمكان المخصص له.
3. مدة الامتحان ثلاث ساعات.
4. استخدام نفس ورقة الامتحان وعند استعمال أوراق أخرى يرجى طلبها من مراقب الامتحان وإرفاقها دون ذكر اسم أو رقم الإشعار عليها.
5. تتكون الورقة من جزئين أسئلة موضوعية وأسئلة مقالية، اجب عن الأسئلة جميعها وعددها (60) سؤالاً موضوعياً و (13) سؤالاً مقالياً.
6. يرجى تفريغ إجابات الأسئلة الصحيحة في المربع المناسب في الورقة التالية .
7. إن مجموع صفحات هذا الامتحان هي (35) ورقة فقط.

إجابات الاسئلة الصحيحة للورقة الثانية

(معايير المحاسبة والتدقيق المعتمدة / محاسبة مالية تكاليف / إدارية / نظرية)

للدورة كانون الثاني 2016

العلامة	رقم السؤال
	1
	2
	3
	4
	5
	6
	7
	8
	9
	10
	11
	12
	13
	المجموع
	المجموع النهائي لعلامات المقالي
المجموع الكلي لورقة الامتحان = المجموع الكلي لعلامات الموضوعي + المجموع الكلي لعلامات المقالي = ()	
	صحتها :
	راجعتها :

الاجابة				رقم السؤال		الاجابة				رقم السؤال
د	ج	ب	أ	31		د	ج	ب	أ	1
د	ج	ب	أ	32		د	ج	ب	أ	2
د	ج	ب	أ	33		د	ج	ب	أ	3
د	ج	ب	أ	34		د	ج	ب	أ	4
د	ج	ب	أ	35		د	ج	ب	أ	5
د	ج	ب	أ	36		د	ج	ب	أ	6
د	ج	ب	أ	37		د	ج	ب	أ	7
د	ج	ب	أ	38		د	ج	ب	أ	8
د	ج	ب	أ	39		د	ج	ب	أ	9
د	ج	ب	أ	40		د	ج	ب	أ	10
د	ج	ب	أ	41		د	ج	ب	أ	11
د	ج	ب	أ	42		د	ج	ب	أ	12
د	ج	ب	أ	43		د	ج	ب	أ	13
د	ج	ب	أ	44		د	ج	ب	أ	14
د	ج	ب	أ	45		د	ج	ب	أ	15
د	ج	ب	أ	46		د	ج	ب	أ	16
د	ج	ب	أ	47		د	ج	ب	أ	17
د	ج	ب	أ	48		د	ج	ب	أ	18
د	ج	ب	أ	49		د	ج	ب	أ	19
د	ج	ب	أ	50		د	ج	ب	أ	20
د	ج	ب	أ	51		د	ج	ب	أ	21
د	ج	ب	أ	52		د	ج	ب	أ	22
د	ج	ب	أ	53		د	ج	ب	أ	23
د	ج	ب	أ	54		د	ج	ب	أ	24
د	ج	ب	أ	55		د	ج	ب	أ	25
د	ج	ب	أ	56		د	ج	ب	أ	26
د	ج	ب	أ	57		د	ج	ب	أ	27
د	ج	ب	أ	58		د	ج	ب	أ	28
د	ج	ب	أ	59		د	ج	ب	أ	29
د	ج	ب	أ	60		د	ج	ب	أ	30
المجموع						المجموع				

المجموع النهائي لعلامات الموضوعي:

اختيار من متعدد:

♦ ضع دائرة حول الحرف الخاص بالإجابة الصحيحة عدد الأسئلة (60) سؤال (1) ملاحظة على كل سؤال:

1. عند شراء مجموعة من الأصول طويلة الأجل مجتمعة فإن تكاليف الشراء يجب توزيعها على الأصول المنفردة المشتراه على أساس:

أ	التساوي في القيمة لكل أصل مشتري.
ب	القيمة السوقية العادلة النسبية.
ج	التكلفة الأصلية المدفوعة من قبل البائع.
د	القيمة الدفترية المسجلة في دفاتر البائع.

2. أي من التالية لا يعتبر مبدأ أساسياً في تصميم وتطوير نظام محاسبي فعال:

أ	المرونة.
ب	مخرجات مفيدة.
ج	الموافقة من جمعية المحاسبين القانونيين.
د	تكلفة فعالة.

3. توزع تكلفة البضاعة المتاحة للبيع بين تكلفة البضاعة المباعة وبين:

أ	بضاعة آخر المدة.
ب	تكلفة البضاعة المشتراه.
ج	مجموع الربح.
د	بضاعة أول المدة.

4. عمليات أسهم الخزينة:

أ	يتم الاعتراف بالأرباح المتحققة من بيعها في قائمة الدخل.
ب	تظهر بالميزانية ضمن بند استثمارات أوراق مالية.
ج	تظهر الأرباح المتحققة من بيعها في الميزانية (المركز المالي) وليس في قائمة الدخل.
د	(ب + ج).

5. الآتي تزيد من رأس المال العامل:

أ	زيادة المبيعات الآجلة.
ب	تسديد أحد الدائنون نقداً.
ج	تحصيل أحد الذمم المدينة نقداً.
د	جميع ما ذكر.

6. أي من العمليات التالية يؤدي إلى تخفيض ربحية السهم الأساسية:

أ	ارتفاع معدل ضريبة الدخل.
ب	تجزئة سهم الشركة.
ج	ارتفاع معدل الفائدة على الاقتراض.
د	(أ+ ب).

7. تخصص شركة في تصنيع وبيع المواد الغذائية. وما يلي بيانات مستخرجة من سجلات

التكاليف لأحد منتجاتها:

المخزون السلعي:	أول المدة	آخر المدة
مواد خام	12000 كغ	9000 كغ
إنتاج تحت التشغيل	صفر	صفر
بضاعة تامة الصنع	6000 وحدة	5000 وحدة

إذا كانت الوحدة الواحدة من المنتج بحاجة إلى (2) كيلوغرام من المواد الخام، والسعر المقدر لكل كيلوغرام (5) دينار والمبيعات المقدرة (30000) وحدة فإن التكلفة المقدرة للمشتريات من المواد الخام هي:

أ	(290,000) دينار.
ب	(145,000) دينار.
ج	(178,000) دينار.
د	(275,000) دينار.

8. ما يلي بيانات مستخرجة من سجلات شركة صناعية لشهر تموز 2015.

مخزون أول شهر	إنتاج تحت التشغيل	بضاعة تامة الصنع
مخزون آخر شهر	(23,000) دينار	(34,000) دينار
	(20,000) دينار	(000,36) دينار

فإذا كانت تكلفة البضاعة المصنعة خلال الشهر (246,000) فإن تكلفة البضاعة المباعة:

أ	(248,000).
ب	(243,000).
ج	(249,000).
د	(244,000).

9. في الشركة (س) يتم تحميل الأعباء الصناعية الإضافية للإنتاج بموجب معدل تحميل قدره

(60) دينار لكل ساعة عمل مباشر. تلقت الشركة من أحد عملائها طلبية لشراء أحد منتجاتها توفرت عن تكاليفها المقدرة المعلومات التالية:

(40,000) مواد مباشرة ، (500) ساعة عمل مباشرة بمعدل أجر (20) دينار/ساعة ، فإذا

كانت الشركة تحدد أسعار منتجاتها بإضافة هامش (20%) من التكلفة الصناعية الإجمالية

المقدرة ، فإن السعر المتفاوض عليه مع العميل:

أ	(96,000).
ب	(50,000).
ج	(80,000).
د	(60,000).

10. رتب الموازنات التشغيلية التالية وفق توقيت إعدادها (من اليمين إلى اليسار) وحسب الحروف التي ترمز إليها:

- (A) موازنة الإنتاج . (C) قائمة الدخل التقديرية.
(B) موازنة تكلفة المواد الخام . (D) موازنة المبيعات.

أ	(C,B,A,D).
ب	(B,A,C,D).
ج	(D,B,A,C).
د	(C,D,B,A).

11. في الشركات الصناعية يتم تحميل الأعباء الإضافية للإنتاج من خلال:

أ	معدل التحميل المقدر مضروباً في عدد الوحدات المقدرة لمحرك التكلفة.
ب	معدل التحميل الفعلي مضروباً في عدد الوحدات المقدرة لمحرك التكلفة.
ج	معدل التحميل الفعلي مضروباً في عدد الوحدات الفعلية لمحرك التكلفة.
د	معدل التحميل المقدر مضروباً في عدد الوحدات الفعلية لمحرك التكلفة.

استخدم ما يلي في حل السؤالين (12 و 13):

تطبق شركة نظام الموازنات المرنة وفيما يلي بيانات معيارية مستخرجة من دفاترها لشهر نيسان 2015 بخصوص تصنيع الوحدة الواحدة.

مواد مباشرة (0,10) باوند بسعر (30) دينار/ باوند.

أجور مباشرة (0,04) ساعة بمعدل (15) دينار / ساعة.

وفيما يلي بيانات فعلية لشهر نيسان 2015.

عدد الوحدات المنتجة و المباعة خلال الشهر (5000) وحدة استخدم في تصنيعها (490) باوند

بسعر (32) دينار / باوند و (250) ساعة عمل مباشر بمعدل اجر (15.25) دينار/ساعة.

12. إن انحراف السعر للمواد المباشرة:

أ	450 (غير ملائم).
ب	980 (غير ملائم).
ج	680 (ملائم).
د	300 (ملائم).

13. انحراف الكفاءة للأجور المباشرة:

أ	62.50 (ملائم).
ب	398 (غير ملائم).
ج	750 (ملائم).
د	62.25 (غير ملائم).

14. نسبة التداول في شركة تجارية (1:4) ونسبة السيولة السريعة (1:2)، مخزون آخر المدة (450) ألف دينار أن قيمة الأصول المتداولة فيها (بالآلاف):

أ	(900).
ب	(1200).
ج	(950).
د	(1000).

15. أعدت شركة تجارية موازنتها للمبيعات وكانت القيمة المستهدفة فيها من المبيعات (480,000) دينار وذلك لتحقيق صافي ربح مستهدف (76,800) ونسبة مساهمة حدية (30%) إن التكاليف الثابتة الإجمالية المقدرة للشركة:

أ	(44,160).
ب	(67,200).
ج	(144,000).
د	(23,000).

16. الآتي بيانات مستخلصة من سجلات شركة للمنتجين (س، ص).

ص	س	
15	10	سعر بيع الوحدة
5	2.5	التكلفة المتغيرة للوحدة

التكاليف الثابتة الإجمالية (50000) دينار والمزيج البيعي من المنتجين هو على التوالي (2) وحدة من (س)، و (1) وحدة من (ص).

إن نقطة تعادل الشركة بالكمية هي لأقرب وحدة:

أ	2025 (س) ، 1012 (ص).
ب	4025 (س) ، 2012 (ص).
ج	4000 (س) ، 2000 (ص).
د	2000 (س) ، 1000 (ص).

17. إذا ارتفع سعر بيع الوحدة الواحدة بنسبة (10%) وارتفعت تكلفتها المتغيرة بنفس المقدار، فإن اثر ذلك على المساهمة الحدية للوحدة، وهامش المساهمة الحدية للوحدة يكون كما يلي:

المساهمة الحدية	هامش المساهمة الحدية	
ترتفع	ينخفض	أ
تنخفض	يرتفع	ب
ترتفع	لا يتغير	ج
ترتفع	يرتفع	د

18. في المفاضلة بين الجدوى الاقتصادية لمشروعين استثماريين (س، ص) يختلفان في قيمة الاستثمار المبدئي لكل منهما، أي من الطرق التالية هي الأفضل:

أ	صافي القيمة الحالية.
ب	دليل الربحية.
ج	العائد الداخلي على الاستثمار.
د	فترة الاسترداد.

19. أي من البنود التالية لا تخضع لتقدير التدني:

أ	الاستثمار في أدوات مالية ليس لها أسعار معلنة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بمصادقية.
ب	الاستثمارات العقارية المقيدة بموجب نموذج التكلفة.
ج	الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لإغراض البيع.
د	الاستثمار في أدوات مالية مصنفة على أنها متاحة للبيع.

♦ بتاريخ 2015/1/1 قامت شركة (س) بشراء (100) سهم من أسهم شركة (ص) (بغرض تصنيفها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بقيمة (10) دنانير للسهم الواحد وتكبّدت (1%) عمولة شراء. كما قامت الشركة بنفس التاريخ بشراء (200) سهم من أسهم شركة (ع) (بغرض تصنيفها كموجودات مالية متاحة للبيع) بقيمة (50) دينار للسهم الواحد وتكبّدت (1%) عمولة شراء. في نهاية العام (2015/12/31) بلغت القيمة السوقية لأسهم شركة (ص) (9) دنانير للسهم الواحد وعمولة البيع المتوقعة بنسبة (1.5%) كما بلغت القيمة السوقية لأسهم شركة (ع) (60) دينار للسهم الواحد وعمولة البيع المتوقعة بنسبة (1.5%). بالاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه، يجب عن الأسئلة من (20 إلى 23).

20. يجب أن تظهر الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بتاريخ 2015/1/1 بمبلغ:

أ	(1,010.00) دينار.
ب	(994.85) دينار.
ج	(1,000.00) دينار.
د	لا شيء مما ذكر أعلاه.

21. يجب أن تظهر الموجودات المالية المتاحة للبيع بتاريخ 2015/1/1 بمبلغ:

أ	(10,100.00).
ب	(9,948.50).
ج	(10,000.00).
د	لا شيء مما ذكر أعلاه.

22. يجب أن تظهر الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بتاريخ 2015/12/31 بمبلغ:

أ	(900.00).
ب	(886.50).
ج	(985.00).
د	(1,000.00).

23. يجب أن تظهر الموجودات المالية المتاحة للبيع بتاريخ 2015/12/31 بمبلغ:

أ	(9,850.00).
ب	(11,820.00).
ج	(12,000.00).
د	(10,000.00).

24. يجب على المنشأة أن لا تعترف بالبنود التالية في بياناتها المالية الحالية:

أ	خسائر التشغيل المستقبلية.
ب	الموجودات المحتملة التي يحتمل أن تولد تدفقات نقدية مستقبلية للشركة.
ج	جميع ما ذكر أعلاه صحيح.
د	جميع ما ذكر أعلاه غير صحيح.

25. بتاريخ 2015/12/20 قامت الشركة المتميزة بمنح عدد من موظفيها ما مجموعة سهم (100,000) من أسهم حقوق الملكية مجاناً وذلك كحوافز لهم عن تميزهم بالعمل. بناء على ما تقدم، يجب قيد قيمة مصاريف الحوافز بالقيمة التالية:

أ	بقيمة صفر بسبب عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة لخدمات الموظفين بمصداقية.
ب	بالقيمة العادلة للأسهم الممنوحة للموظفين.
ج	بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من الموظفين أو القيمة العادلة للأسهم الممنوحة للموظفين أيهما اقل.
د	بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من الموظفين.

26. أي من البنود التالية يعتبر استثمارات عقارية:

أ	الأرض المقام عليها مبنى الإدارة.
ب	مبنى مستأجر من الغير بموجب عقد إيجار تشغيلي.
ج	مبنى مؤجر للغير بموجب عقد إيجار تمويلي.
د	أرض محتفظ بها حالياً بهدف مستقبلي غير محدد.

27. قامت شركة (ر) خلال الفترة ما بين إعداد البيانات المالية وتاريخ المصادقة عليها بالإعلان عن

توزيع أرباح على مساهميها. إن هذا الحدث يتطلب ما يلي:

أ	الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في بيان المركز المالي.
ب	الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام والإفصاح عنها.
ج	الإفصاح فقط عن التوزيعات.
د	لا شيء مما ذكر.

28. أي من الجمل التالية لا يعتبر صحيحاً:

أ	أن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تكليف المخزون غير مقبولة.
ب	لا يجوز تغيير طريقة تكليف المخزون المستخدمة في السنة السابقة.
ج	يجب أن تتضمن كلفة البضاعة المشتراه تكلفة الشحن التي تكبدها الشركة في استيراد هذه البضاعة.
د	تظهر قطع الغيار المحتفظ فيها في المستودعات لفترة طويلة تزيد عن السنة كمخزون وليس ممتلكات ومعدات.

29. أي من العبارات التالية صحيحة فيما يتعلق بالأدوات المالية:

أ	يتم الاعتراف بالتدني في قيمة المشتقات المالية ضمن حساب الأرباح والخسائر.
ب	يتم الاعتراف في التدني بقيمة الالتزامات المالية ضمن حساب بنود الدخل الشامل الأخرى.
ج	يتم الاعتراف بفروقات العملة الأجنبية لحقوق الملكية المصنفة ضمن موجودات مالية متوفرة للبيع في بيان الأرباح والخسائر.
د	تقاس أدوات حقوق الملكية بالكلفة المطفأة.

30. يجب إظهار مجموع التدفقات النقدية الناتجة عن شراء أو التخلص من شركات تابعة أو أي

شركات أخرى في قائمة التدفقات النقدية كما يلي:

أ	بند مستقل مع تبويبه ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية ويتم الإفصاح بقائمة التدفقات النقدية عن مجموع المبالغ المدفوعة أو المحصلة لشراء أو التخلص من إحدى الشركات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى وذلك بعد خصم أية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة تم الحصول عليها أو دفعها.
ب	بند مستقل مع تبويبه ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية ويتم الإفصاح بقائمة التدفقات النقدية عن مجموع المبالغ المدفوعة أو المحصلة لشراء أو التخلص من إحدى الشركات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى وذلك بعد خصم أية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة تم الحصول عليها أو دفعها.
ج	بند مستقل مع تبويبه ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية أو الاستثمارية ويتم الإفصاح بقائمة التدفقات النقدية عن مجموع المبالغ المدفوعة أو المحصلة لشراء أو التخلص من إحدى الشركات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى وذلك بعد خصم أية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة تم الحصول عليها أو دفعها.
د	بند مستقل مع تبويبه ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية ويتم الإفصاح بقائمة التدفقات النقدية عن مجموع المبالغ المدفوعة أو المحصلة لشراء أو التخلص من إحدى الشركات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى وذلك بعد خصم أية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة تم الحصول عليها أو دفعها.

31. يجب تحديد قطاع عمل أو قطاع جغرافي على أنه قطاع تقدم عنه التقارير ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولي (التقارير المالية للقطاعات) إذا كان يتم الحصول على معظم إيراده من مبيعات لعملاء خارجيين، وتحقق ما يلي:

أ	إذا بلغ إيراده من المبيعات لعملاء خارجيين فقط (10%) أو أكثر من إجمالي الإيراد الخارجي من كافة القطاعات، أو إذا بلغت نتيجة القطاع سواء ربحاً أو خسارة (10%) أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الربح أو النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الخسارة أيهما أكبر في مبلغها المطلق أو إذا بلغت موجودات القطاع (10%) أو أكثر من إجمالي موجودات كافة القطاعات.
ب	إذا بلغ مجمل الربح من المبيعات لعملاء خارجيين ومن عمليات مع قطاعات أخرى (10%) أو أكثر من إجمالي الإيراد الخارجي والداخلي من كافة القطاعات، أو إذا بلغت نتيجة القطاع سواء ربحاً أو خسارة (10%) أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الربح أو النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الخسارة أيهما أكبر في مبلغها المطلق أو إذا بلغت موجودات القطاع (10%) أو أكثر من إجمالي موجودات كافة القطاعات.
ج	إذا بلغت موجودات القطاع أكثر من (10%) من إجمالي موجودات كافة القطاعات للمنشأة.
د	إذا بلغ إيراده من المبيعات لعملاء خارجيين ومن عمليات مع قطاعات أخرى (10%) أو أكثر من إجمالي الإيراد الخارجي والداخلي من كافة القطاعات، أو إذا بلغت نتيجة القطاع سواء ربحاً أو خسارة (10%) أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الربح أو النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الخسارة أيهما أكبر في مبلغها المطلق أو إذا بلغت موجودات القطاع (10%) أو أكثر من إجمالي موجودات كافة القطاعات.

32. أي من العبارات التالية خاطئة فيما يتعلق بعرض الموجودات الضريبية المؤجلة في البيانات المالية:

أ	يجب التمييز بين الموجودات الضريبية والالتزامات الضريبية المؤجلة من الموجودات والمطلوبات الضريبية الحالية.
ب	يجب عرض حساب مصروف وإيراد الضريبة في بيان الدخل الشامل.
ج	يجب عرض الموجودات الضريبية والالتزامات الضريبية بالصافي مع الموجودات والالتزامات الحالية لضريبة الدخل.
د	يجب عرض الموجودات الضريبية والالتزامات الضريبية بشكل منفصل عن الموجودات والمطلوبات الأخرى بما في ذلك الموجودات والالتزامات الحالية لضريبة الدخل.

33. أي من العبارات التالية صحيحة فيما يتعلق بخصائص خطة منافع الموظفين المحددة (Defined benefit scheme) ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19):

أ	تلتزم المنشأة بتوفير المنافع المتفق عليها إلى الموظفين الحاليين وتتحمل الشركة مخاطر العجز في الخطة وتقوم المنشأة باستثمار المبالغ المتحصلة من الخطة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية وتتطلب خدمات خبير اكتواري.
ب	تلتزم المنشأة بتوفير المنافع المتفق عليها إلى الموظفين الحاليين وتتحمل الشركة مخاطر العجز في الخطة وتقوم المنشأة باستثمار المبالغ المتحصلة من الخطة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية ولا تتطلب خدمات خبير اكتواري.
ج	لا تلتزم المنشأة بتوفير المنافع المتفق عليها إلى الموظفين الحاليين ويتحمل الموظفون مخاطر العجز في الخطة وتقوم المنشأة باستثمار المبالغ المتحصلة من الخطة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية ولا تتطلب خدمات خبير اكتواري.
د	تلتزم المنشأة بتوفير المنافع المتفق عليها إلى الموظفين الحاليين وتتحمل الشركة والموظفين بالتساوي مخاطر العجز في الخطة وتقوم المنشأة باستثمار المبالغ المتحصلة من الخطة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية وتتطلب خدمات خبير اكتواري.

34. يوجب معيار المحاسبة الدولي رقم (36) (التدني في الأصول) أن تقوم المنشأة في كل نهاية سنة مالية بمراجعة تقييمها حول خسائر التدني المعترف بها في الفترات السابقة، ما هي المعالجة المحاسبية الصحيحة:

أ	يجب على المنشأة أن تقوم بعكس خسائر التدني المعترف بها في السنوات السابقة في القوائم المالية للسنة الحالية والسنوات اللاحقة بأعتبارها تغيير في التقديرات ويستثنى من ذلك الشهرة.
ب	يجب على الشركة أن تقوم بعكس خسائر التدني المعترف بها في السنوات السابقة في القوائم المالية للسنة الحالية و السنوات اللاحقة بأعتبارها تغيير في التقديرات بما في ذلك الشهرة.
ج	لا يجوز أن تقوم المنشأة بعكس خسائر التدني المعترف بها في السنوات السابقة في القوائم المالية بما في ذلك الشهرة، حيث تقوم بالإفصاح عن قيمة التدني التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة وقيمة التدني المستردة نتيجة إعادة التقييم.
د	يجب على المنشأة أن تقوم بعكس خسائر التدني المعترف بها في السنوات السابقة في القوائم المالية للسنة الحالية والسنوات السابقة بأعتبارها أخطاء سنوات سابقة ويستثنى من ذلك الشهرة.

35. وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (37) (المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة) لا ينشأ عن قرار الإدارة أو مجلس الإدارة بإعادة الهيكلة التزام في تاريخ الميزانية العمومية إلا إذا اتخذت المنشأة قبل تاريخ الميزانية العمومية ما يلي:

أ	انتهت من تنفيذ خطة إعادة الهيكلة وأبلغت خطة إعادة الهيكلة إلى أولئك الذين يتأثرون بها بأسلوب محدد بشكل كاف لخلق توقع صحيح لديهم بأن المنشأة ستقوم بتنفيذ إعادة الهيكلة.
ب	بدأت في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة وأبلغت خطة إعادة الهيكلة إلى أولئك الذين يتأثرون بها بأسلوب محدد بشكل كاف لخلق توقع صحيح لديهم بأن المنشأة ستقوم بتنفيذ إعادة الهيكلة.
ج	أبلغت خطة إعادة الهيكلة إلى أولئك الذين يتأثرون بها بأسلوب محدد بشكل كاف لخلق توقع صحيح لديهم بأن المنشأة ستقوم بتنفيذ إعادة الهيكلة.
د	بدأت في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة.

36. ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (23) (مصاريف الاقتراض) تاريخ بدء فترة الرسملة، تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفه الأصل المؤهل في كل مما يلي بإستثناء:

أ	تكون تكاليف الاقتراض مدفوعة.
ب	تكون تكاليف الاقتراض جاري تحملها.
ج	أن تكون الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للإستخدام أو البيع جارية.
د	تكون النفقات الرأسمالية على الأصل جاري حدوثها.

37. يصنف عقد الإيجار ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يُحوّل بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد تشغيلي إذا كان لا يُحوّل بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية. أي من التالي لا يعتبر مثالاً لتصنيف عقد الإيجار بأنه عقد تمويلي:

أ	عندما تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل حتى وإن لم يتم تحويل حق الملكية.
ب	عندما تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل وإن يتم تحويل حق الملكية إلى المستأجر.
ج	إذا بلغت عند بدء عقد الإيجار القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار فعلياً على الأقل كامل القيمة العادلة للأصل المؤجر.
د	عندما يكون للمستأجر حق شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل إلى حد كاف من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، بحيث يكون من المؤكد بشكل معقول عند بدء عقد الإيجار أن المستأجر سيمارس هذا الحق.

38. أي من العقود التالية يعتبر ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) (الأدوات المالية).

أ	تقوم الشركة بشراء عقود آجلة لشراء النفط، حيث تقوم الشركة بالتعاقد على كميات تزيد عن حاجتها يتم استخدام بعض الكمية في الإنتاج والجزء المتبقي يباع في السوق.
ب	تقوم الشركة بشراء عقود آجلة لشراء النفط عن طريق البنك، يسمح العقد بالتسوية المبكرة بناء على القيمة العادلة للعقد، تقوم الشركة عادة بإغلاق هذه العقود والاستفادة من فرق القيمة العادلة.
ج	الإحتفاظ بعقود كفالات مالية للشركات التي تقوم بشراء عقود آجلة لشراء النفط.
د	تقوم الشركة بشراء عقود آجلة لشراء النفط، يتم استخدام كامل الكمية في الإنتاج.

39. ووفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم (2) (المخزون) فإن أساليب وطرق قياس تكلفة المخزون كل

مما يلي بإستثناء:

أ	التكاليف المعيارية.
ب	التجزئة.
ج	القيمة العادلة.
د	التكلفة الفعلية المنفقة.

40. أي العبارات التالية صحيحة فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة:

أ	يقوم المدقق بتحديد المادية في مرحلة التخطيط بمستوى أقل مما ينوي استخدامه في المراحل اللاحقة.
ب	إذا تبين للمدقق أن مخاطر التدقيق أعلى من المستوى المقبول فإنه يقوم بزيادة مستوى المادية.
ج	المادية هي مفهوم نسبي ولها جانبان كمي ونوعي.
د	كلما زادت درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية كلما زادت المخاطر المقبولة.

41. إذا أصبح من وجهة نظر المدقق فرض الاستمرارية غير مناسب بالرغم من خطط الإدارة والإفصاح الكافي عنها وفي نفس الوقت تم إعداد البيانات المالية ووفقاً لفرض الاستمرارية فإن

المدقق:

أ	يعطي رأياً مخالفاً.
ب	يعطي رأياً متحفظاً أو مخالفاً حسب درجة المادية.
ج	يعطي تقريراً نظيفاً مع فقرة تأكيدية.
د	يمتنع عن إبداء الرأي.

42. فيما يتعلق بكتاب التعيين الذي يمثل الأمور التي سيتفق عليها المدقق مع إدارة المنشأة فإن كل ما يرد صحيح باستثناء:

أ	يتضمن كتاب التعيين كل من توقيت أعمال التدقيق وأتعاب التدقيق ومحتوى التقارير المتوقعة بالإضافة للإشارة إلى أن الظروف قد تؤدي إلى تغيير محتوى التقارير المتفق عليها.
ب	يتضمن كتاب التعيين أن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وبيان تفصيلي لإجراءات المدقق التي سوف يقوم بها لتكون أساساً لرأيه بما في ذلك إقرارات الإدارة المتعلقة بأدلة التدقيق المقدمة من قبلها.
ج	يتضمن كتاب التعيين كل من الهدف ونطاق تدقيق البيانات المالية بما في ذلك مسؤولية المدقق ومسؤولية الإدارة وتحديد الإطار المحاسبي التي تنوي المنشأة استخدامه في إعداد البيانات المالية ومحتويات التقرير المتوقع بالإضافة للإشارة أن الظروف ممكن أن تجعل المدقق يغير في المحتوى المتوقع للتقرير وأتعاب التدقيق.
د	يتضمن كتاب التعيين كل من الهدف ونطاق تدقيق البيانات المالية بما في ذلك مسؤولية المدقق ومسؤولية الإدارة وتحديد الإطار المحاسبي التي تنوي المنشأة استخدامه في إعداد البيانات المالية ومحتويات التقرير المتوقع بالإضافة للإشارة أن الظروف ممكن أن تجعل المدقق يغير في المحتوى المتوقع للتقرير.

43. وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701) الواجب التطبيق للأعوام المنتهية بعد 31 كانون الأول 2016 فإن على المدقق إضافة فقرة في تقريره حول توصيل مسائل التدقيق الهامة، حيث يتضمن ما يلي بإستثناء:

أ	جميع الأمور الجوهرية التي قام بتوصيلها لإدارة الشركة ونتائجها.
ب	الإجراءات التي قام بها المدقق والمتعلقة بتدقيقه للقوائم المالية.
ج	رأي المدقق بأن التقرير حول القوائم المالية هو غير معدل نتيجة لمسائل التدقيق التي قام بتوصيلها وأنه لا يعطي رأياً حولها.
د	جميع الأمور الجوهرية التي حسب الحكم المهني للمدقق مهمة في تدقيقه للقوائم المالية للشركة.

44. تحدد قواعد الاتحاد الدولي للمحاسبين المبادئ الأساسية للسلوك الأخلاقي المهني والتي تتضمن ما يلي:

أ	النزاهة والموضوعية والاستقلالية والكفاءة المهنية والسرية والسلوك المهني.
ب	النزاهة والموضوعية والاستقلالية والكفاءة المهنية والسرية والسلوك المهني والتدريب المستمر.
ج	النزاهة والاستقلالية والكفاءة المهنية والسرية والسلوك المهني.
د	النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والسرية والسلوك المهني.

45. عند قيام المدقق بالتدقيق على بنود الممتلكات والمعدات، تبين وجود العديد من الحركات على ذلك الحساب، لتقييم مخاطر الرقابة الداخلية عند أقل مستوى على المدقق:

أ	القيام بالإجراءات التحليلية على بند الممتلكات والمعدات في المرحلة النهائية للتدقيق.
ب	القيام بإجراء اختياراً لإجراءات الرقابة لتقليل الاختبارات على بند الممتلكات والمعدات.
ج	لا يستطيع المدقق تقييم مخاطر التدقيق عند أقل مستوى.
د	القيام بالإجراءات التحليلية على بند الممتلكات والمعدات في مرحلة التخطيط للتدقيق.

46. عندما لا يستلم المدقق ردود على المصادقات الايجابية لحسابات الذمم المدينة فإن على المدقق القيام مباشرة بما يلي:

أ	تغيير تقييمه لمخاطر الرقابة من أقل مستوى إلى مستوى أعلى.
ب	تغيير تقييمه لمخاطر الإكتشاف من أقل مستوى لمستوى أعلى.
ج	تغيير تقييمه لمخاطر الإكتشاف من أعلى مستوى لمستوى أقل.
د	الطلب من الشركة للاتصال بصاحب الذمة المدينة ليقوم بإرسالها للمدقق.

47. أي من إجراءات التدقيق التالية يعتبر الأفضل للمدقق للحصول على تأكيد بأن البضاعة التي تم شحنها للعميل قد تم إصدار فاتورة بها :

أ	دراسة قيود البيع والبحث عن وجود حركات غير طبيعية أو غير عادية.
ب	مقارنة تفاصيل الذمم المدينة مع ملخص المبيعات اليومية.
ج	فحص فواتير البيع الغير مستخدمة والتأكد بأنها مرقمة.
د	دراسة مستندات الشحن ومطابقتها مع الفواتير المصدرة من قبل الشركة.

48. أي من الأمور التالية سيقوم المدقق بتضمينها في كتاب التمثيل:

أ	أقرار الإدارة عن مسؤوليتها عن اكتشاف الإحتيال المحتمل من موظفيها.
ب	معقولة الافتراضات الجوهرية المستخدمة في تقديرات الإدارة .
ج	ملاحظات المدقق حول نقاط الضعف الجوهرية في إجراءات الرقابة.
د	خطط الإدارة في الاستحواذ على إحدى الشركات في السنوات القادمة.

49. عند قيام المدقق بالتدقيق على القوائم المالية للشركة للمرة الأولى، وأن المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول قيام الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية بشكل متوافق بين السنة الحالية والسنة السابقة وكل من أرصدة الأصول أو الالتزامات في بداية السنة الحالية، على افتراض بأن الأثر سيكون جوهرياً على القوائم المالية للسنة الحالية فإن على المدقق:

أ	أن يضمن تقريره عبارة بأن القوائم المالية غير مقارنة وذلك لوجود عدم التأكد.
ب	إصدار تقرير متحفظ على القوائم المالية بسبب المحددات المفروضة على نطاق التدقيق.
ج	عدم إصدار رأي حول نتائج أعمال السنة الحالية والتدفقات النقدية للشركة.
د	الانسحاب من أعمال التدقيق .

50. عندما يقوم المدقق بالقيام بالإجراءات التحليلية في المراحل النهائية للتدقيق فإن الهدف منها غالباً يكون :

أ	إعادة تقييم العوامل التي تساعد المدقق في تحديد مستويات المادية المبدئية ومخاطر التدقيق .
ب	مراجعة كفاية أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بالأرصدة غير المتوقعة التي تم تحديدها في مرحلة التخطيط.
ج	احتساب أثر الأخطاء الجوهرية غير المعدلة من قبل الإدارة وتقييم مدى تأثيرها على القوائم المالية.
د	عمل ملخص للأخطاء الجوهرية غير المعدلة من قبل الإدارة والتي تم التوصل إليها من خلال إجراءات التدقيق.

51. أي من الإجراءات التالية تعتبر إجراءات رقابية تمكن الإدارة من تحسين قدرتها على الإشراف على أنشطتها بشكل فعال:

أ	دعم الموظفين بالموارد الكافية ليقوموا بتنفيذ مهامهم.
ب	تحديد صلاحيات الوصول لموارد الشركة والإعتماد على أجهزة الحماية من السرقة.
ج	فرض إجراءات للتحقق من مدى الالتزام بتعليمات الهيئات الرقابية.
د	عمل موازنات تقديرية ومراجعة الفروقات بالمقارنة مع الفروقات المتوقعة.

52. عندما يستعين المدقق بخبير في القيام بعمل معين مثل تقييم الإستثمارات العقارية للشركة فإن المدقق يقوم بالإشارة إلى عمل الخبير ونتائجه في تقريره كما يلي:

أ	عند اكتشاف المدقق بوجود نقاط ضعف في تصميم إجراءات الرقابة المتعلقة بالاستثمارات العقارية.
ب	عند وجود فرق في القيمة المقدرة للإستثمارات العقارية والتكلفة واعتبار الفرق مادي من وجهة نظر المدقق وأن تقريره سيكون متحفظاً.
ج	لا يجوز الإشارة إلى عمل الخبير في تقرير المدقق.
د	بغرض عرض نتائج أعمال الخبير والإجراءات التي قام بها للتأكيد بأن المدقق قام باستخدام عمل الخبير عند الضرورة.

53. إن أفضل طريقة للتأكد من وجود الفصل بين الوظائف المتعارضة في حساب الإيرادات أن يقوم المدقق:

أ	الملاحظة الشخصية المباشرة للموظفين الذين يقومون بتلك المهام.
ب	مراجعة الوصف الوظيفي المحتفظ به لدى قسم شؤون الموظفين.
ج	مراجعة الهيكل التنظيمي للشركة للتأكد من أنه لا يوجد شخص يجمع بين الوظائف المتعارضة.
د	جميع ما ذكر صحيح.

54. يقوم المدقق عادة بتقدير مخاطر إجراءات الرقابة الداخلية بأنها مخاطر عالية لبعض أو كافة التأكيدات المتعلقة بحساب معين عندما:

أ	إن إجراءات الرقابة الداخلية مصممة بشكل فعال و لكن المدقق يرى بعدم ضرورة تلك الإجراءات لتكوين رأيه حول تدقيق البيانات المالية.
ب	تكون إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة غير فعالة.
ج	تكون إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة غير فعالة أو أن فعاليتها ليست بالكفاءة المطلوبة.
د	يكون المدقق غير قادر على تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لعدم توفر الكفاءة اللازمة لديه.

55. يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات المستقل المكلف بالقيام بإجراءات متفق عليها متعلقة بالمعلومات المالية ما يلي باستثناء:

أ	تفاصيل الإجراءات المحددة التي تم الاتفاق عليها مع المنشأة أو أي طرف آخر.
ب	بيان بأن الإجراءات المحددة التي تم إجراؤها لا تمثل عملية تدقيق أو مراجعة وبالتالي فإنه لا يعطي أي تأكيد.
ج	وصفاً بالحقائق التي تم الوصول إليها من خلال إجراءات التدقيق المتفق عليها.
د	بيان بأن إجراءات التدقيق أنجزت ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

56. فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على حجم العينات المستخدمة في التدقيق أي مما يلي يعتبر أثره محدود على زيادة أو تقليل حجم العينة:

أ	زيادة في معدل الانحراف المقبول للمجموعة التي سيتم اختبارها.
ب	زيادة في مستوى التأكيد المرغوب للمدقق بأن معدل الانحراف الفعلي لا يتجاوز معدل الانحراف المقبول في المجموعة.
ج	انخفاض في معدل الانحراف المقبول للمجموعة التي سيتم اختبارها.
د	زيادة في عدد وحدات العينات في المجموعة.

57. وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (560) (الأحداث اللاحقة) تعرف الأحداث اللاحقة كما يلي:

أ	الأحداث بين تاريخ المصادقة على البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق باستثناء الحقائق التي يصبح المدقق على علم بها بعد تاريخ إصدار تقرير المدقق.
ب	الأحداث بين تاريخ المصادقة على البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق والحقائق التي يصبح المدقق على علم بها بعد تاريخ إصدار تقرير المدقق.
ج	الأحداث التي تحصل بين تاريخ إصدار البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق والحقائق التي يصبح المدقق على علم بها بعد تاريخ إصدار تقرير المدقق.
د	الإحداث التي تحصل بين تاريخ إصدار البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق باستثناء الحقائق التي يصبح المدقق على علم بها بعد تاريخ إصدار تقرير المدقق.

58. كل مما يلي يعتبر من عناصر (مكونات الرقابة الداخلية) للمنشأة باستثناء:

أ	نظام المعلومات بما في ذلك أساليب العمل ذات العلاقة بإعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي.
ب	إجراءات اكتشاف الأخطاء الجوهرية.
ج	إجراءات الرقابة.
د	بيئة الرقابة.

59. يقوم المدقق بتوثيق أعمال التدقيق وذلك من خلال أوراق العمل التي يحتفظ بها وأن أهمية أوراق العمل تتمثل بكل مما يلي باستثناء:

أ	الإشراف ومتابعة أعمال التدقيق.
ب	تعتبر ملكيتها للعميل بحيث يجب الاحتفاظ بها من قبله.
ج	تعتبر أساساً لدعم الرأي الذي توصل له المدقق.
د	تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق.

60. تم تكليف مدقق حسابات بتدقيق بند الذمم المدينة للمنشأة وبناء على إجراءات التدقيق حصل المدقق على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لإبداء رأي غير متحفظ على بند الذمم المدينة هذا ويقوم المدقق بتدقيق البيانات المالية الكاملة لهذه المنشأة وقد توصل بأنه لن يتمكن من إعطاء رأي على البيانات المالية وذلك لوجود تحديدات على نطاق عمله ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية فإن المدقق يستطيع أن يصدر رأياً غير متحفظ على بند الذمم المدينة فقط في الحالات التالية:

أ	أن لا يوجد قانون أو تشريع يمنع ذلك وأن يتم نشر تقرير المدقق المتعلق بالبيانات المالية ورأي مدقق الحسابات حول الذمم المدينة معاً وأن لا تشكل الذمم المدينة جزءاً أساسياً من البيانات المالية الكاملة للمنشأة.
ب	أن لا يوجد قانون أو تشريع يمنع ذلك وأن يتم نشر تقرير المدقق المتعلق بالبيانات المالية الكاملة بشكل منفصل عن رأي مدقق الحسابات حول الذمم المدينة وأن لا تشكل الذمم المدينة جزءاً أساسياً من البيانات المالية الكاملة للمنشأة.
ج	يجب على مدقق الحسابات الامتناع عن إعطاء رأي حول الذمم المدينة في جميع الأحوال دون إستثناء كون ذلك سيكون مضللاً لمستخدمي البيانات المالية.
د	أن لا يوجد قانون أو تشريع يمنع ذلك وأن يتم نشر تقرير المدقق المتعلق بالبيانات المالية الكاملة بشكل منفصل عن رأي مدقق الحسابات حول الذمم المدينة وإن كانت الذمم المدينة تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية الكاملة للمنشأة.

أسئلة مقالیه

السؤال الأول (علامتان).

اشترت الشركة العصرية أراضي ومبنى معاً بمبلغ (1,500,000) دينار نقداً وقد تم تقدير خبير العقارات للأرض بقيمة عادلة (720,000) دينار بينما تم تقدير القيمة العادلة للمبنى بمبلغ (1,080,000) دينار. كما تم تقدير قيمة النفاية للمبنى بمبلغ (50,000) دينار في نهاية العمر الإنتاجي للمبنى البالغ (25) سنة.

المطلوب:

تسجيل قيد اليومية لشراء الأراضي والمبنى.

السؤال الثاني (علامتان).

أظهرت قائمة الدخل لشركة السهل الأخضر صافي ربح بمقدار (20,000) دينار للسنة المنتهية في 2014/12/31. وخلال السنة فقد ازدادت الذمم المدينة بمبلغ (5,000) دينار كما ازدادت الذمم الدائنة بمبلغ (2,000) دينار علماً بأن مصاريف الاهتلاك قد سجلت بمبلغ (1,500) دينار.

المطلوب:

احتساب النقدية المزودة للعمليات التشغيلية لسنة 2014.

السؤال الثالث (علامتان).

في 2015/5/1 أصدرت شركة السعادة المساهمة العامة سندات قيمتها مليون دينار بفائدة (9%) ولمدة (5) سنوات مؤرخة في 2015/1/1 بسعر (102) بالإضافة إلى الفائدة المستحقة. وتدفع السندات فوائد نصف سنوية في 1/1 وفي 7/1. علماً بأن الشركة تستعمل طريقة القسط الثابت للإطفاء.

المطلوب:

تسجيل قيد إصدار السندات بدفاتر شركة السعادة بتاريخ 2015/5/1.

السؤال الرابع (علامتان).

إليك المعلومات التالية والمتعلقة بشركة (س) لسنة 2015:

معدل دوران المخزون	8 مرة
معدل دوران الذمم المدينة	10 مرة
متوسط أرصدة المخزون	60 دينار
متوسط أرصدة الذمم المدينة	50 دينار
متوسط أرصدة الأصول	200 دينار
متوسط أرصدة حقوق الملكية	150 دينار

فإذا علمت أنه لا يوجد ديون بفوائد في هيكل رأس المال وأن (50%) من المبيعات لسنة 2015 آجلة.

المطلوب:

احسب ما يلي:

أ. متوسط فترة التخزين.

ب. متوسط فترة التحصيل.

ج. طول الدورة التشغيلية.

د. مجمل الربح بالدينار.

السؤال الخامس (علامتان).

الأعباء الإضافية الصناعية المحملة للإنتاج (435,000) دينار والفعلية (425,000) دينار استخرجت الأرصدة التالية من أستاذ التكاليف في 2014/12/31.

- ح/ إنتاج تحت التشغيل (40,000).
 - ح/ بضاعة تامة الصنع (80,000).
 - ح/ تكلفة البضاعة المباعة (680,000).
- تتبع الشركة أسلوباً في معالجة الفروقات المحملة بالزيادة او بالنقص من الأعباء الإضافية الصناعية عن طريق توزيعها على الحسابات الثلاثة أعلاه بشكل متناسبي مع أرصدها وذلك تمهيداً لإعداد حساباتها الختامية.

المطلوب:

1. إظهار ما يخص كل منها من هذه الفروقات.
2. تسجيل القيد المحاسبي الذي يلزم لمعالجة هذه الفروقات.

السؤال السادس (علامتان).

ظهرت الأرصدة التالية في موازنة المبيعات لشركة تجارية:

فيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	
14,000	18,000	24,000	15,000	مبيعات نقدية
70,000	90,000	120,000	100,000	مبيعات آجلة

معلومات إضافية:

1. تحصل الشركة (50%) من المبيعات الآجلة الشهرية خلال الشهر نفسه و(30%) في الشهر التالي و الباقي بعد شهرين.
2. بافتراض عدم وجود ديون معدومة.

المطلوب:

تحديد المتحصلات النقدية لكل من شهري آذار ونيسان.

السؤال السابع (علامتان).

عرف عمليات التوكيد (Assurance Engagement).

السؤال الثامن (علامتان).

حدد العناصر في الشركة التي يتضمنها نظام مراقبة الجودة من سياسات وإجراءات.

السؤال التاسع (علامتان).

إن إجراءات الرقابة العامة على نظم المعلومات التقنية والتي تضمن الاحتفاظ بمصادقية المعلومات وسلامتها يجب أن تضمن سياسات وإجراءات رقابة عامة حول التطبيقات والتي تدعم الرقابة على فاعلية العمل وتطبيق على بيئة الرقابة، أذكرها.

السؤال العاشر (أربع ملامات).

اكتب نص تقرير مدقق الحسابات المستقل كاملاً للشركة المتحدة للسيارات والذي يتحفظ به المدقق على عدم حضور الجرد للبضاعة لتعيينه في الفترة اللاحقة لنهاية السنة المالية وعدم تمكنه من القيام بالإجراءات البديلة للتحقق من قيمة البضاعة، حيث أن مبلغ البضاعة مادي.



السؤال العادي عشر (أربع علامات).

تنتهي السنة المالية لشركة الاستقلال في 2015/12/31 وقد قام مدقق حسابات الشركة بكتابة تقريره بتاريخ 2016/3/5 وتاريخ تقريره بتاريخ 2016/3/1 ثم قام بتسليمه للعميل بتاريخ 2016/3/10 وقد قام العميل بإصدار البيانات المالية بتاريخ 2016/3/15، وفيما يلي بعض الأحداث التي حدثت في المنشأة أو اكتشفت من قبل المدقق في الفترة من تاريخ إعداد الميزانية وحتى 2016/3/28، افترض أن كل حدث له تأثير مادي وجوهري على البيانات المالية:

1. بتاريخ 2016/1/10 تم بيع مخزون سلمي بسعر أقل من صافي القيمة القابلة للتحقق المحددة بتاريخ إعداد الميزانية وذلك بسبب تقادم المخزون.
2. بتاريخ 2016/1/20 إعلان أحد عملاء الشركة الأساسيين عن إفلاسه بسبب الخسائر المادية المتتالية والأوضاع المالية السيئة التي كان يعاني منها خلال سنة 2015.
3. في 2016/1/31 وافق مجلس إدارة الشركة على اقتناء شركة أخرى كشركة تابعة.
4. في 2016/2/10 احترق أحد المخازن الكبرى في الشركة، علماً بأن المخزون غير مغطى بالتأمين.
5. في 2016/2/25 تبين نجاح القضية المقامة ضد الشركة بسبب الحادث الذي حصل بتاريخ 2015/10/10، علماً بأن قيمة الخسائر أصبحت ثلاثة أضعاف الخسائر التي كانت مقدرة بتاريخ 2015/12/31.
6. في 2016/3/17 علم المدقق بأن جزءاً كبيراً من المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل لسنة 2015 هي مبيعات وهمية.
7. بتاريخ 2016/3/28 وافق مجلس إدارة الشركة على إعلان إصدار سندات بقيمة مليون دينار.

المطلوب:

بين أي من الأحداث السابقة يحتاج إلى (أذكر الرقم المتسلسل للحدث أعلاه أمام الإجراء الواجب).

أ. تعديل البيانات المالية.

ب. الإفصاح.

ج. تعديل أو إفصاح.

السؤال الثاني عشر (خمسة علامات) .

بالاعتماد على بيان المركز المالي وبيان الدخل والمعلومات الإضافية الواردة أدناه، قم بإعداد بيان التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة مع الإيضاحات ذات العلاقة للعام 2015.

معلومات إضافية:	
1	تم خلال العام 2015 توزيع أرباح نقدية على الشركاء بمبلغ (2,400) دينار .
2	تتضمن الزيادة في رأس المال خلال عام 2015 طرح (3,000) سهم بقيمة دينار واحد للسهم مقابل مقدمات عينية (قطعة أرض) تم امتلاكها بهدف بيعها في المستقبل بعد الزيادة في قيمتها .
3	تم خلال العام 2015 بيع خط إنتاج بمبلغ (4,200) دينار نقداً نتج عنه أرباح رأسمالية بمبلغ (780) دينار سُفدت ضمن بند الإيرادات الأخرى. علماً بأن الاستهلاك المتراكم لهذا الأصل بتاريخ البيع كان (1,140) دينار. وهذه عملية الاستبعاد الوحيدة التي تمت خلال عام 2013.
4	تم خلال العام 2015 رسملة فوائد بمبلغ (150) دينار على حساب الممتلكات والمباني والمعدات.
5	قامت الشركة خلال عام 2015 بإعدام ذمم مدينة كان مشكوك في تحصيلها سابقاً بقيمة (420) دينار.
6	تم خلال العام 2015 تحويل بضاعة بقيمة (900) دينار لأحد الموردين التجاريين سداداً لذمته.
7	تم توزيع مصاريف الاستهلاك في بيان الدخل على بنود تكلفة المبيعات والمصاريف الإدارية والعمومية و مصاريف البيع والتوزيع كلاً حسب حصته.

بيان الدخل		
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2014	2015	
دينار أردني	دينار أردني	
92,819	129,671	المبيعات المحلية - بالصافي
80,194-	110,863-	ينزل: تكلفة المبيعات
12,625	18,808	الربح الإجمالي
4,093-	5,689-	ينزل: مصاريف إدارية وعمومية
1,881-	3,535-	ينزل: مصاريف بيع وتوزيع
6,651	9,584	الربح من العمليات التشغيلية
5,217-	5,988-	ينزل: مصاريف تمويلية (فوائد القروض)
621-	2,019-	ينزل: الزيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ذمم مدينة
587	1,143	يضاف: إيرادات أخرى
1,400	2,720	الربح قبل الضريبة
200	400	ضريبة الدخل
1,200	2,320	الربح بعد الضريبة

بيان المركز المالي		
31 كانون الأول		
2014	2015	
دينار أردني	دينار أردني	
		الموجودات المتداولة
5,341	1,787	النقد وما في حكمه
31,912	35,478	ذمم مدينة وشيكات برسم التحصيل - بالصافي
9,758	13,130	ذمم أطراف ذات علاقة - عن مبيعات
37,048	51,146	مخزون
1,347	1,138	حسابات مدينة متنوعة
85,406	102,679	مجموع الموجودات المتداولة
-	3,000	استثمارات عقارية
		ممتلكات ومباني ومعدات:
96,000	116,000	الكلفة
53,296	67,579	الاستهلاك المتراكم
42,704	48,421	ممتلكات ومباني ومعدات - بالصافي
128,110	154,100	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الشركاء
		المطلوبات المتداولة
39,194	40,691	قروض بنكية قصيرة الأجل
22,239	42,648	ذمم دائنة
22,989	21,084	قروض شركاء بدون فوائد
710	1,671	فوائد مدينة مستحقة
200	400	مخصص ضريبة الدخل
85,332	106,494	مجموع المطلوبات المتداولة
7,035	3,945	قروض بنكية طويلة الأجل
92,367	110,439	مجموع المطلوبات
		حقوق الشركاء
24,000	31,998	رأس المال المدفوع
6,264	6,536	احتياطي إجباري
5,479	5,127	أرباح متراكمة
35,743	43,661	صافي حقوق الشركاء
128,110	154,100	مجموع المطلوبات وحقوق الشركاء



السؤال الثالث عشر (تسع علامات).

إليك المعلومات التالية:

تخطط الشركة القابضة لامتلاك (70٪) من أسهم الشركة الصناعية بمبلغ (1,050,000) دينار
ولذلك تم إعداد مسودة لحسابات الشركتين حيث يرغب مجلس الإدارة بالاطلاع على المركز المالي
للشركة بافتراض تمت عملية الاستحواذ.

تم إعداد مسودة لحسابات الشركتين حيث يرغب مجلس الإدارة بالاطلاع على المركز المالي للشركة
بافتراض تمت عملية الاستحواذ

الشركة الصناعية	الشركة القابضة	الموجودات
		الموجودات غير المتداولة
550,000	50,000	الامتلاكات والمعدات
		الموجودات المتداولة
460,000	0	البضاعة
150,000	20,000	الذمم المدينة
170,000	11,940,000	النقد و النقد المعادل
1,330,000	12,010,000	مجموع الموجودات
		الالتزامات و حقوق الملكية
		الالتزامات المتداولة
80,000	10,000	ذمم دائنة
		الالتزامات طويلة الأجل
350,000	5,000,000	قروض
		حقوق الملكية
400,000	5,000,000	رأس المال
150,000	2,000,000	ملاوة الإصدار
350,000	0	أرباح مرحلة
900,000	7,000,000	مجموع حقوق الملكية
1,330,000	12,010,000	مجموع الالتزامات و حقوق الملكية

ملاحظات:

القيمة الدفترية لأصول الشركة الصناعية معادلة للقيمة العادلة بإستثناء البنود التالية:

1. تزيد القيمة العادلة للأرض عن القيمة الدفترية بمبلغ (100,000) دينار.
2. تزيد القيمة العادلة للبضاعة عن القيمة الدفترية بمبلغ (80,000) دينار.

3. يوجد لدى الشركة الصناعية بما قيمته (200,000) دينار مصاريف بحوث و تطوير قيد العمل.

4. بلغت المصاريف الأخرى (10,000) دينار أتعاب محامي و(20,000) دينار أتعاب تدقيق.

المطلوب :

لدى عرض قرار الإستحواذ على الشركة الصناعية تم نقاش أنه في حال الإستحواذ على الشركة الصناعية فإن الشركة القابضة يجب أن تعد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (10) (البيانات المالية الموحدة) ولذلك كون الشركة القابضة تُعد مسيطرة على الشركة الصناعية.

في ضوء المعلومات أعلاه أجب عن استفسارات مجلس الإدارة التالية :

1. ما هو مفهوم السيطرة ومتى تتحقق حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) (البيانات المالية الموحدة).

2. في حال قيام الشركة القابضة ببيع جزء من الاستثمار في الشركة الصناعية بحيث يؤدي إلى فقدان السيطرة عليها ما هي المعالجة المحاسبية لها.

3. هل يوجد استثناءات من إعداد بيانات مالية موحدة حسب معيار رقم (10) (البيانات المالية الموحدة) (أذكرها أن وجدت).

قيد الاستثمار

تذکرہ نویس

طريقة احتساب الشهرة.

طريقة احتساب القيمة العادلة الموجودات الشركة التابعة.

طريقة احتساب حقوق غير المسيطرين.

35